



ملفت

قررت اللجنة الاقتصادية في الكنيست زيادة ميزانية الدفاع نصف مليار ليرة اسرائيلية . وذكر احد اعضاء اللجنة للاذاعة الاسرائيلية ان القرار اتخذ لضرورة زيادة وتعزيز تدريب الاحتياط ومواصلة الابحاث العلمية والتكنولوجية التي تتيح لاسرائيل التقدم اخذة بعين الاعتبار الاسلحة المتطورة التي حصل عليها العرب . وكانت الحكومة الاسرائيلية قد طلبت رصد مبلغ ٢٢ مليار ليرة لميزانية الدفاع من اصل اجمالي الميزانية البالغ ٥٦٤٦ مليار دولار . وفي الاسبوع الماضي ، صوتت اللجنة البرلمانية المشتركة باغلبية ٢٣ صوتا مقابل ٢٠ صوتا الى جانب إلغاء القرار الصادر عنها في الاسبوع الماضي ، وهكذا عادت ميزانية الدفاع الى رفوها السابق .

وعلى الرغم من عودة الميزانية ((الامنية)) الى وضعها السابق ، فان النقاش حولها بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ لا يشبه نقاشات ما قبل الحرب ، اذ ليس هناك كما يقول العقاب العسكري لهارتس (٧٥/١/١٧) زنبف شيف ، من هو مستعد لان يأخذ على عاتقه مخاطر التخليص الكبير للميزانية .

وفي المقالين التاليين ليوري افينزي ، تثار عدة امور حول الميزانية العسكرية في اسرائيل . ولا بد من الإشارة الى ان ما كتبه افينزي يلقي الضوء على ماهية الميزانية العسكرية الاسرائيلية وتأثيراتها على المجتمع الصهيوني .

١ - ارتفعت الميزانية العسكرية باضطراد في السنوات الاخيرة وهناك مبالغ لا تظهر في ميزانية الدفاع وهي مخصصة للشؤون الدفاعية ، وهذا الامر قد يتحول الى خطر امني بعد ذاته .

٢ - عدم وجود رقابة حكومية على الميزانية العسكرية . وقد جرت العادة ان يضع المسؤولون العسكريون رقما معيناً للميزانية الدفاعية ، وتقوم الحكومة بالتوقيع على طلب وزارة الدفاع .

٣ - يعتبر افينزي ان الانفاق الضخم على الامور الدفاعية يحول دون تقليص الفجوات داخل المجتمع الصهيوني بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين ، وهذا الامر بالإضافة الى المشاكل الاخرى التي يواجهها المجتمع الصهيوني يشكل خطراً على اسرائيل .

٤ - لمح افينزي في مقالاته الى الفضائح داخل وزارة الدفاع الاسرائيلية والى الفوائد التي يتقاضاها المتعهدون لهذه الوزارة ، بالإضافة للضباط الذين يتحولون بعد تركهم الخدمة الى اثراء حرب .

ومهما يكن من امر ، فان مقالات افينزي تكشف من جهة بعض الامور عن ميزانية الدفاع الاسرائيلية ، الا ان هذه المقالات من جهة اخرى تعتمس ان ميزانية الدفاع الاسرائيلية سواء الضخمة او العادية هي للدفاع عن امن الدولة ، والخلاف بين افينزي والطبقة الحاكمة في اسرائيل هو كيفية الدفاع عن ((امن الدولة)) وليس ((الدولة)) بعد ذاتها تكيان عدواني عنصري توسعي مدعوم من الامبرالية العالمية .

الميزانية العسكرية الاسرائيلية بين الزيادة والتخفيض



المناطق ذات الاهمية الصناعية ، مما يوضح المساهمة التي تحدثت عنها والتي كان اثرها بناء وفعالاً بكثر من مجرد قيمة الارقام في ذلك الوقت بالذات .

ان النسيج الذي لديه متنوع من الوقت ، ويريد ان يتوجه الى الارض المقدسة ، من الافضل له ان يستقل سفينة سواء من نيويورك او مرسيليا او جنوى ، وفي اللحظة التي يضع فيها قدمه على السفينة يقابل شيئاً تم توريده بناء على الاتفاق وهي السفينة ، وفي حيفا ، ميناء الوصول ينتقل الى قطاره ، وهذا القطار ايضا جاء من الجمهورية الاتحادية . وسيارة الاجرة التي تاخذه من المحطة الى الفندق تقف وتسير وفقاً لاشارات تنظيم المرور الضوئية التي تم توريدها وفقاً للاتفاق والعملية المعنية التي يعطيها للسائق على سبيل ((البقتيش)) استخدمت في سكة خانات جاءت من الجمهورية الاتحادية والمصد الذي يستخدمه السائح في فندقه قد يحمل ايضا لوحة عليها اسم الماني . والكتان الموجود في غرفته بالفندق ، قد تم غزله على انوال جاءت من الجمهورية الاتحادية .

ولكن ماذا كان موقف الجامعة العربية حينذاك ، ليظن سعادة الامين العام فان موقفه الحالي المفهم قد كان هو نفس الموقف المفهم الذي اتخذته الجامعة العربية في ايام سلفه الصالح معالي عبدالخالق حسونة باشا . وبمها ايضا ، وكما يعرف العالم اجمع ، نرفت الجامعة ودولها مدة من الزمن ولكنها وكما تقول المصادر الالمانية وكما يعرف الجميع ، لم تتم مقاطعة البضائع الالمانية كما هددت الجامعة العربية ، في حالة توقيع اتفاقية المانيا اسرائيلية ويرجع ذلك اساساً الى ان الالمان بذلوا جهداً ليشرحوا الاتفاق الذي تم مع اسرائيل في العواصم العربية .

اذا كان سعادة الامين العام حريصاً على المناطق المحتلة ، فعلى الاقل لماذا لم يطلب من اوربوا ان تؤجل اتفاقها الى حين الانسحاب . عندها كان يمكن ان تكون المساعدات ورقة ضغط . ولكن الامين العام حرق الورقة مبكراً جداً . ومن الجانب الاخر الا يعلم سعادة الامين معنى تدعيم اسرائيل اقتصادياً ؟ بشأن كل مستقبل وجودها . . . مرة ثانية ليس من اجل ان يوقف الحوار ، فذلك امر قد قرره سعادة الامين العام ، بل كي لا يفقهه موشي دايان ويضحك على جهالتها ويردد ما قاله ذات مرة ، عن ان العرب لا يعرفون ، لا يعلمون ، لا يقرأون . . .

اننا نعرف . . . معنى الاتفاق ونعرف ان اسرائيل تقول على لسان مسؤوليها وصحافتها ان وجود الفائض في العملة الصعبة باحتياطي الدولة هو حاجة حيوية لا يعلو عليها شيء في وضع اسرائيل الاقتصادي والامن ، فالحرب لا تتطلب فقط فرقاً مسلحة وانما عملة صعبة ايضا . . .

دراسات

اي ان الناتج القومي الاسرائيلي قد زاد خلال خمس سنوات بنسبة ٩٣٪ بمتوسط سنوي قدره ١٨٤٦٪ ، بينما بلغ تزايد الناتج القومي المصري في خمس سنوات ٢٣٪ اي بمتوسط سنوي قدره ٦٤٦٪ . والفارق بين نسبة تزايد الناتج القومي المصري والاسرائيلي مكن اسرائيل ان تبلغ بناتجها القومي عام ١٩٧٣ ما نسبته ١٠٣٪ من الناتج القومي المصري في الوقت الذي لم يكن يبلغ عام ١٩٦٩ سوى ٧١٪ اي ان فرص النمو التي اتاحت للناتج القومي الاسرائيلي مكنته من تجاوز حتى الناتج القومي المصري بزعم ان عدد سكان مصر يبلغون ١١ ضعفاً سكان اسرائيل . ومن الملفت للنظر انه في العام الذي حقق به الناتج القومي الاسرائيلي اعلى زيادة الا وهو العام ٧٣ بالمقارنة مع العام ١٩٧٢ ، حيث زاد من ٦٤٨٥ مليار دولار الى ٨٤٧ مليار اي بزيادة سنوية تبلغ ٢٧٪ فان صادرات اسرائيل الصناعية لاوروبا قد بلغت اقصى نسبة زيادة في ذلك العام حيث زادت من ٢٠٥٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ٤٤٤٦٦ عام ١٩٧٣ اي بنسبة زيادة سنوية مقدارها ٤٤٥٠٪ ، مما يفسر سبب الزيادة في الناتج القومي الاسرائيلي .

ولمعلومات سعادة الامين العام فقط فان صادرات اسرائيل قد زادت من ٢٨٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ١٤٤٨٠٦٥٩ مليون عام ١٩٧٣ اي انها ضوعفت ٥٠ مرة . واما الصادرات الصناعية فانها قد زادت في الفترة نفسها من ١٠٠٢٧٢ مليون عام ١٩٤٩ الى ١٢٧٥٤٦ مليون دولار اي انها قد ضوعفت ١٢٢ مرة .

انها بركات الجامعة العربية قد يستغرب سعادة الامين العام وقد لا يصدق ولكنها الحقيقة ، وهي بفضل اوربوا الغربية التي قامت بتصنيع اسرائيل في القليلة بين ١٩٥٤ - ١٩٦٦ . انها مساعدات المانيا الغربية والتي تقول عنها المصادر الالمانية والاسرائيلية ما يلي :

وقد تم قبول حوالي ٨٠٪ من الاتفاق في صورة شحنات من سلع رأسمالية من جميع الانواع . وبناء على ذلك كانت الشحنات التي تمت وفقاً للاتفاق تشكل عنصراً أساسياً واضحاً ودائماً في بناء الصناعة في اسرائيل في تلك السنوات الاولى وهو عنصر بالغ الاهمية بالنسبة لتماسك اسرائيل اقتصادياً . وكان ذلك بمثابة مساهمة هامة ، وبناءة في عملية التصنيع في اسرائيل التي كانت ما تزال في مراحلها الاولى رغم تقدمها . ووفقاً لهذا الاتفاق حصلت اسرائيل على حوالي ٥٠ سفينة ، كلها تقريباً سفن شحن . كما ان معدات صهر النحاس في مناجم الملك سليمان للنحاس في جنوب اسرائيل وورش الحديد في الشمال قد بنيت كلها من الشحنات الالمانية . وبالإضافة الى ذلك فان ٢٠٠٠ مشروع فردي من الورش الكبيرة ، من المصانع متوسطة الحجم ، حصلت على الآلات والمعدات من الشحنات التي تمت ، وفقاً لهذا الاتفاق مما سمح لهذه المشروعات بان تحسن عملياتها . وتبين هذه الاشارات البسيطة ان الشحنات التي تمت وفقاً لهذا الاتفاق يمكن العثور عليها في جميع انحاء اسرائيل وبصفة خاصة في



بمناخية الحوار العربي - الأوروبي

او طبق الاتفاق المذكور ؟ ان ١٣٦٤١ مليون دولار زيادة الصادرات الصناعية في عام واحد يعني مورداً جيداً من العملة الصعبة والتي ستمكن اسرائيل من زيادة مشترياتها الخارجية واذا كان سعر طائرة الفانتوم لا تزيد عن خمسة ملايين دولار فان تلك الزيادة يمكن تحويلها الى حوالي ٣٠ طائرة فانتوم . وعندما تتمكن اسرائيل من الحصول على امكانيات مالية ، فليس هناك من يستطيع ان يحدد لها اين ومتى وكيف تستغل هذه الامكانيات . ان سعادة الامين العام يعرف ايضا ان الاتفاق المذكور لن يلقي اية اعباء على اسرائيل لانها لن ترفع الجبارك قبل العام ١٩٨٩ وفي هذا حماية للصناعة الاسرائيلية .

واذا كان يعتقد ان اسرائيل لن تستطيع زيادة انتاجها ، فان ذلك خطأ كبير ، فهناك طاقة صناعية كبيرة في الصناعة الاسرائيلية تحتاج فقط الى من يشغلها والى السوق التي يستوعبها ويكفي ان ننظر ان مصانع اسرائيل تستطيع زيادة انتاجها بنسبة تتراوح بين ٣٥ - ٥٠٪ بدون اي توظيفات مالية جديدة كما قال عميد كلية ادارة الاعمال في الجامعة العبرية في مقالة له بصحيفة هآرتس . ومرة ثانية نرجو ان لا يفتأ الامين العام لو قلنا له ان الناتج القومي الاسرائيلي قد تطور خلال السنوات من ١٩٦٩ - ١٩٧٣ بالشكل التالي :

سنة	مصر	اسرائيل
١٩٦٩	٦٤٣ مليار دولار	٤٤٥ مليار دولار
١٩٧٠	٦٤٧ مليار دولار	٥٤٤ مليار دولار
١٩٧١	٧٤١ مليار دولار	٦٤٧ مليار دولار
١٩٧٢	٧٥٥ مليار دولار	٦٤٨٥ مليار دولار
١٩٧٣	٨٤٤ مليار دولار	٨٤٧ مليار دولار